

ECA/WA/ICE/24/01d

Distr.: General

8 February 2022

Arabic

Original: English



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا
الدورة الرابعة والعشرون

بنجول (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب
أفريقيا عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين



A.22-00105

أولاً - مقدمة

١ - بناءً على دعوة موجهة من جمهورية غامبيا، عُقدت الدورة الرابعة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا (اللجنة الحكومية)، يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، في بنجول، حضورياً وعبر الإنترنت. وكان موضوع الدورة: "الاستفادة من تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لبناء اقتصادات قادرة على التعافي ومستدامة في غرب أفريقيا في زمن كوفيد-١٩".

٢ - وقد جرى استعراض تقريرين عن القضايا النظامية قدمتهما الأمانة (المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا)، حيث تم التركيز بوجه خاص على الأثر المحتمل لجائحة كورونا (كوفيد-١٩). ويتعلق الأمر بتقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وتقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها". ونظرت اللجنة الحكومية أيضاً في تقرير عام ٢٠٢١ عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا. وعُقدت حلقة نقاش للتعمق في بحث الموضوع الأساسي للدورة. وأخيراً، اتفقت اللجنة الحكومية على التوصيات ذات الصلة لتسريع التنمية المستدامة في بلدان غرب أفريقيا.

ثانياً - الحضور

٣ - شاركت في الدورة الدول الخمس عشرة الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية) المنضوية تحت المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا). وحضر الدورة ممثلون عن جماعات اقتصادية إقليمية ومنظمات حكومية دولية، منها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا. كما حضر ممثلون لكيانات في الأمم المتحدة، هي مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في غامبيا، والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غامبيا. وشارك، بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت، حوالي ٢٠٠ ضيف، بمن فيهم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً - البيانات الافتتاحية

٤ - عُرض في بداية الجلسة مقطع فيديو مدته ١٥ دقيقة لتحديد سياق الدورة. وتضمن الفيديو مداخلات قصيرة من الجهات التالية: وكالة الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية، فيرا سونغوي، بشأن العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية دعماً للدول الأعضاء؛ ووزيرة المالية والميزانية والتخطيط الوطني في نيجيريا، زينب أحمد، بشأن مزايا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (منطقة التجارة الحرة) لبلدها ولأفريقيا بصورة عامة؛ ووزير التجارة في النيجر، مختار غادو سابو، بشأن الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية في إطار الاستراتيجية الوطنية لمنطقة التجارة الحرة في النيجر؛ والأمين التنفيذي للجنة الوطنية المعنية بمنطقة التجارة الحرة في كوت ديفوار، بشأن الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنطقة التجارة الحرة في كوت ديفوار؛ ورائدات أعمال شابات، بشأن كيفية تحسين تفعيل منطقة التجارة الحرة على الصعيد دون الإقليمي.

٥- وفي افتتاح الدورة، أدلى ببيانات كل من: السيد مامبوري نجحي، وزير المالية والشؤون الاقتصادية في غامبيا؛ والسيد ديفيد أديوسون، الرئيس المنتهية ولايته لمكتب الدورة الثالثة والعشرين؛ والسيدة سيرافين واكانا، المنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة في غامبيا؛ والسيدة فيرا سونغوي، وكيلة الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والسيد سوفولا، مدير التجارة بالإناابة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيدة تي كونزي، نيابة عن مفوض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالتجارة والجمارك وحرية التنقل.

رابعاً- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال

٦- انتخبت اللجنة الحكومية البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: غامبيا

نائب الرئيس: السنغال

المقرر: نيجيريا

٧- وأقرت اللجنة الحكومية جدول أعمال دورتها الرابعة والعشرين بتعديلات طفيفة^١.

خامساً- العروض والمناقشات

ألف- مشروع تقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

٨- قدمت الأمانة التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وتم التأكيد في التقرير على أن السياق الاجتماعي الاقتصادي لا يزال هشاً نتيجة لجائحة كوفيد-١٩ وبسبب انعدام الأمن الاجتماعي والسياسي والمؤسسي في المنطقة دون الإقليمية.

٩- فمن جهة، سيواصل المكتب تقديم الدعم للنتائج التي حققها مركز الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية التابع له، لا سيما بتعزيز قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بديناميات السكان ووضع الميزانيات للاستفادة من العائد الديمغرافي، وذلك بالشراكة مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط والاتحاد الإقليمي للبحوث في اقتصاديات الأجيال. ومن جهة أخرى، تعهد المكتب أنه سيواصل دعم الدول الأعضاء للتعجيل بعملية التكامل دون الإقليمي ووضع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة وتنفيذها. وفي إطار الوفاء بالالتزامات التي قطعتها البلدان الأعضاء، سيستمر المكتب في تقديم دعم كبير في طرح مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة والتشجيع على استخدامها، ما سيسهل رصد تنفيذ خطط التنمية الوطنية وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والإبلاغ عنه.

١٠- وأعرب المشاركون عن امتنانهم للجنة الاقتصادية على الجهود التي بُذلت في سبيل تنفيذ توصيات الدورة الثالثة والعشرين وعلى تنظيم الدورة الرابعة والعشرين حضورياً وعبر الإنترنت رغم القيود المفروضة في إطار مكافحة الجائحة. وأشاروا إلى الإنجازات التي تحققت وشددوا على ضرورة الحرص على ضمان أن ينعكس الأداء الجيد للمكتب

^١ متاح على الرابط التالي: <https://www.uneca.org/?q=events/west-africa/twenty-fourth-meeting-of-the-intergovernmental-committee-of-senior-officials-and>

دون الإقليمي في تقدم البلدان صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعوا إلى مواصلة تقديم الدعم في طرح مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، وفي تفعيل منطقة التجارة الحرة، وفي إدماج الديناميات الديمغرافية في السياسات الإنمائية.

باء- مشروع تقرير عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا في عام ٢٠٢٠ والتوقعات لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢

١١- قدّمت الأمانة التقرير المتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا في عام ٢٠٢٠ في مواجهة التحديات الأمنية والديمغرافية والتحديات المتصلة بالجائحة. ووفقا للتقرير، كان من المتوقع أن ينخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة دون الإقليمية بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنمو نسبته ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٩. وقد تسببت الجائحة في ركود عدد من اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وسجلت ستة بلدان (سيراليون، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، ولييريا، ومالي، ونيجيريا) من بين البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نموا سلبيا، وتجدّد أسوأ أداء في الانخفاض المسجل في كابو فيردي بنسبة ١٤,٠ نقطة، بما أن هذا البلد يعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع السياحة. ورغم انكماش النشاط الاقتصادي، أظهرت اقتصادات المنطقة دون الإقليمية مرونة أكبر مما سُجل في أفريقيا ككل، حيث انخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٥ في المائة. ومن المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية ليصل إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢١ و٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢. وظل التضخم تحت السيطرة في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في عام ٢٠٢٠، حيث كان أقل من المستوى العام للجماعة البالغ ٣,٠ في المائة، ولكن متوسطه بلغ ١٢,٨ في المائة في بلدان المنطقة دون الإقليمية خارج الاتحاد. وقد تفاقم متوسط عجز الموازنة، في ظل التأثيرات المتظافرة الناجمة عن الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الأمنية (في منطقة الساحل على وجه الخصوص)، فبلغ ٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، من المرجح أن يؤدي الأثر السلبى للجائحة إلى عكس مسار التقدم الذي أحرزته المنطقة دون الإقليمية صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٢- وفي نهاية العرض، أبرز المشاركون ضرورة إدراج تحليلات محددة للسلع الأساسية واتجاهات الأسعار ذات الصلة في التقرير. وفيما يتعلق بتحليل الفقر، شددوا على أهمية التركيز على عدم المساواة في الدخل ومدى انتشار الفقر. وسلّموا بوجود تحديات تواجه إجراء تحليلات عن الحوكمة والأمن، وهي عقبات رئيسية أمام التنمية في المنطقة دون الإقليمية يتعين معالجتها. وأشاروا أيضا إلى أنه لا بد من توجيه انتباه صناع السياسات إلى الفجوات المستمرة في قطاعي التعليم والصحة، رغم التقدم المحرز في الفترة الأخيرة.

جيم- مشروع تقرير لعام ٢٠٢١ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

١٣- قدمت الأمانة تقرير عام ٢٠٢١ عن التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة دون الإقليمية نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وبصرف النظر عن الأثر السلبى المحتمل للجائحة، أحرزت بلدان غرب أفريقيا، على مدى العقدين الماضيين، تقدّمًا مشجعا بوجه عام صوب تحقيق الأهداف الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ بحلول عام

٢٠٣٠. وفي الواقع، تشير تقديرات وتوقعات اللجنة الاقتصادية إلى أن ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من بلدان المنطقة دون الإقليمية يفترض أن تحقق ما لا يقل عن ٣٥ في المائة من أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى المؤشرات الرئيسية ذات الصلة. وقد أحرز هذا التقدم المشجع أساساً في مجالات الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتوفير الرعاية الصحية، والتعليم الشامل للجميع. غير أن تمكين المرأة، ومكافحة آثار تغير المناخ، والحوكمة، والسلام والأمن، والحصول على الكهرباء، وتوفير الهياكل الأساسية، والتصنيع المستدام هي المجالات التي تسجل فيها بلدان المنطقة دون الإقليمية أكبر انخفاض في الأداء.

١٤- وركزت المناقشات التي تلت ذلك على البيانات والحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان فيما يتعلق بالرصد والتقييم. فعلى سبيل المثال، ينبغي التصدي للاحتياجات من البيانات في القطاع البيئي بدعم من الشركاء الإنمائيين. وشدد المشاركون على أهمية استخدام البيانات الوطنية، نظراً للبيانات التي لوحظ بين النتائج الواردة في التقرير وتقييمات أهداف التنمية المستدامة لدى بعض البلدان^٢. كما أشاروا إلى أن التوقعات الواردة في التقرير لم تأخذ في الاعتبار أثر الجائحة.

دال- تنفيذ برامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والطريق للمضي قدماً في غامبيا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥- عرض السيد إبراهيم كينتيه، نائب مدير التخطيط في وزارة المالية والشؤون الاقتصادية في غامبيا، التقدم الذي أحرزه البلد في تنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمبادرات الجارية والمستقبلية لتسريع أداء البلد. وأشار إلى إنه تم ترتيب الأهداف حسب الأولوية وتنسيقها مع خطة التنمية الوطنية باستخدام أداة التقييم المتكامل السريع. ففي عام ٢٠١٨، أُدرجت الأهداف في خطة التنمية الوطنية لضمان تنفيذ البرامج تنفيذاً شاملاً بإشراك المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت قدرات الخبراء الوطنيين في التخطيط الاستراتيجي من خلال نشر مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة بدعم من اللجنة الاقتصادية. وأضاف أن غامبيا اتخذت إجراءات لإذكاء الوعي وتعزيز النجاح في تنفيذ البرامج وخطة التنمية الوطنية. وأشار إلى أنه على غرار البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، يشكل التحدي الناجم عن أوجه القصور في البيانات اللازمة لرصد وتقييم السياسات العامة والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ شاغلاً رئيسياً للبلد. وأفاد المتحدث أن غامبيا تجري استعراضاً وطنياً طوعياً واستعراضاً محلياً طوعياً لعام ٢٠٢٢ بدعم من الشركاء الإنمائيين، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦- وأطلعت السيدة عيساتا دي، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غامبيا، المشاركين على مجموعة خدمات الدعم الفني التي يقدمها البرنامج لغامبيا، وتحديدًا في صياغة ورصد السياسات الإنمائية وتنفيذ البرامج. وقالت إن البرنامج قدّم الدعم لصياغة خطة التنمية الوطنية وإعادة ترتيب أولوياتها في سياق الجائحة، وفي رصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وفي إجراء الاستعراض الوطني الطوعي. كما ركز البرنامج تركيزاً خاصاً على تعزيز الحوكمة الرشيدة وتمكين الشباب والنساء.

هاء- حلقتنا نقاش بشأن الدروس المستفادة من وضع استراتيجيات دون إقليمية ووطنية لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بنجاح

١٧- عُقدت خلال هذا الجزء من الدورة حلقتنا نقاش: إحداهما عن حالة منطقة التجارة الحرة ووجهات النظر الإقليمية بشأنها، تولى إدارتها السيد أمادو ضيوف، رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية في المكتب دون الإقليمي؛ والأخرى عن تبادل التجارب والدروس المستفادة في تفعيل منطقة التجارة الحرة، وقد أدارها السيد عبد الله سيك، كبير خبراء التجارة والأستاذ في جامعة الشيخ أننا ديوب.

١٨- وقد تشكل أعضاء حلقة النقاش الأولى من التالية أسماؤهم: السيدة ماهليت غيرما من المركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية؛ والسيد فرانسيس إيكومي، من شعبة التجارة والتكامل الإقليميين في اللجنة الاقتصادية؛ والسيد عبد الرحمن ديالو، المدير العام لإدارة العمليات في المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.

١٩- وذكرت السيدة ماهليت غيرما أن الحقوق والأحكام والالتزامات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة تنطبق على البلدان التي أودعت صكوك تصديقها. ومع ذلك، لا تزال هناك مسائل عالقة يتعين حلها. وأضافت أن التجارة بين البلدان الأفريقية منخفضة نسبياً، ما يعكس استمرار اعتماد البلدان الأفريقية على شركاء تجاريين من خارج القارة. وعلاوة على ذلك، تفتقر الاقتصادات الأفريقية إلى التنوع. ووفقاً للنتائج الأخيرة التي توصلت إليها اللجنة الاقتصادية، من المحتمل أن تتركز فوائد منطقة التجارة الحرة في التجارة بين البلدان الأفريقية. وأشارت إلى أن من شأن نمو التجارة بين البلدان الأفريقية أن يعزز التصنيع والتنوع في القارة، من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة. وقالت إن اللجنة الاقتصادية قدمت المساعدة إلى البلدان في مراحل التفاوض والتصديق والتنفيذ والرصد في إطار عملية منطقة التجارة الحرة، بتقديم المشورة التقنية ودعم بناء القدرات، وفي مجالات منها الدفاع، ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية، وأدوات سياساتية، ومنتجات معرفية.

٢٠- وعرض السيد ديالو مختلف المبادرات الجارية لدعم البلدان المستهدفة في تنفيذ استراتيجيات منطقة التجارة الحرة. وأشار إلى أن هناك مبادرات مشتركة يجري تنفيذها بين البنك الإسلامي للتنمية، واللجنة الاقتصادية، والإطار المتكامل المعزز. وأضاف أن هذه المبادرات تسترشد ببرامج العمل ذات الأولوية المتصلة بالاستراتيجية الوطنية لمنطقة التجارة الحرة في بوركينافاسو، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، والنيجر. وأنهى السيد ديالو مداخلة بإبلاغ المشاركين بإعداد دراسة عن المكاسب والفرص المحتملة التي يمكن أن تجنيها البلدان غير الساحلية من تفعيل المنطقة.

٢١- وشدد السيد إيكومي، من بين أمور أخرى، على أهداف الاستراتيجيات دون الإقليمية لتفعيل منطقة التجارة الحرة والقيمة المضافة منها، مع تسليط الضوء على النهج المستخدمة في وضع تلك الاستراتيجيات والدروس الرئيسية المستفادة فيما يتعلق بالجماعات الاقتصادية الإقليمية. وحثم مداخلة بتوجيه الانتباه إلى دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية المحوري في دفع خطة التكامل في القارة قدماً، بما في ذلك تنفيذ المبادرات الاستراتيجية مثل منطقة التجارة الحرة. وأكد أن هذه الجماعات لن تكون بمثابة لبنات لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية فحسب، بل إن اتفاقها المتعلقة بالتجارة الحرة تعتبر أيضاً أساسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة. وشدد على أهمية توشي العناية في إدارة التفاعل بين الالتزامات والحقائق الوطنية ودون الإقليمية والقارية من أجل النجاح في تفعيل منطقة التجارة الحرة.

٢٢- وحضر حلقة النقاش الثانية خبراء من بوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وكوت ديفوار، والنيجر، ونيجيريا. وأتاحت الحلقة للبلدان فرصة لتبادل تجاربها وأفضل ما لديها من ممارسات إلى جانب التحديات التي تواجهها في تفعيل منطقة التجارة الحرة. وركز المشاركون حوارهم على عملية تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة، من المفاوضات التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. وتطرقوا إلى عملية التشاور مع مختلف الجهات الفاعلة، وإنشاء الآليات المؤسسية (بما في ذلك اللجان الوطنية والمنظمات القطاعية المعنية بمنطقة التجارة الحرة)، وما تم القيام به من أنشطة التوعية وبناء القدرات لتعزيز تنفيذ الاتفاق. وناقشت البلدان أيضا التحديات المتصلة بتمويل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، وطرح قضايا التحول الهيكلي عن طريق حفز استهلاك المنتجات المحلية، وتنسيق الأطر التنظيمية والجمركية. واغتنت هذه البلدان الفرصة لعرض النقاط الرئيسية في استراتيجياتها الوطنية والمشاريع قيد التنفيذ. واحتتموا حلقة النقاش بتوجيه الشكر إلى اللجنة الاقتصادية على ما قدمته من دعم تقني ومالي كبير لصياغة الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة وتنفيذها.

٢٣- وفيما يتعلق بوجهات النظر التي انبثقت عن العروض التي قدمتها البلدان، طلب المندوبون مزيدا من الدعم في جمع البيانات عن الخدمات وفي قياس أداء البلدان في مجال الخدمات. ودعوا إلى تنسيق الأنظمة الجمركية والربط بينها وحماية الملكية الفكرية، لا سيما بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأخيرا، شدد المشاركون على ضرورة الحفاظ على الوتيرة والمضي قدما في خطة التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بالعملة المشتركة وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات على نحو فعال. وسيتيح ذلك للمنطقة دون الإقليمية الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة.

واو- حلقة نقاش بشأن الموضوع الرئيسي للدورة الرابعة والعشرين وإطلاق مبادرة "صنع في غرب أفريقيا"

٢٤- تولت السيدة نغوني ديوب، مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، إدارة الحلقة التي تشكّل فريق المناقشة فيها من الأعضاء التالية أسماؤهم: السيد عثمان بوجانغ، مدير التجارة في وزارة التجارة والصناعة والتكامل الإقليمي والعمالة في غامبيا؛ والسيد كريستوفر منساه - يوسون، موظف إدارة البرامج في إدارة التجارة والجمارك وحرية التنقل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسيد راييموند موزر، ممثل مركز التجارة الدولية في غامبيا؛ والسيد علي بامبا، مدير الدراسات والاستراتيجيات في وزارة التخطيط في كوت ديفوار؛ والسيد جوزيف ب. أشيامبونغ، الرئيس المشارك لمبادرة الصدارة الأفريقية والمؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لأكاديمية بلوسوم في غانا.

٢٥- وأشارت السيدة ديوب إلى أن الاتحاد الأفريقي يسعى، من خلال منطقة التجارة الحرة، إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة لعموم أفريقيا من أجل تحرير تدفق السلع والخدمات، وهو ما يزيد من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ويعزز آفاق التنمية الإقليمية. ووفقا لطبعة عام ٢٠٢٠ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ستعزز منطقة التجارة الحرة هذه التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠. وتزيد الدخل الإقليمي بنسبة ٧ في المائة، أو ما يعادل ٤٥٠ مليار دولار، بحلول عام ٢٠٣٥، وستنشئ سوقا تضم ١,٣ مليار مستهلك.

٢٦- وتبادل المشاركون آراءهم وقدموا توصيات بشأن مسائل مهمة شتى، بما في ذلك: (أ) الإجراءات الملموسة التي يتعين على الحكومات اتخاذها لضمان النجاح في تفعيل منطقة التجارة الحرة؛ و(ب) السبل التي يمكن بها استخدام

منطقة التجارة الحرة لتعزيز الفعالية في تنفيذ مبادرة "صنع في غرب أفريقيا"؛ و(ج) الحاجة إلى هيكل واستراتيجية دون إقليمي منسقين تنسيقاً جيداً لضمان النجاح في تفعيل منطقة التجارة الحرة؛ و(د) دعم الأمم المتحدة لغامبيا في تفعيل منطقة التجارة الحرة، لا سيما في تحسين إشراك النساء والشباب في إعادة بناء اقتصادات غرب أفريقيا في زمن كوفيد-١٩؛ و(هـ) الكيفية التي يمكن بها للشركات التي يملكها النساء والشباب أن تأخذ مكاناً على طاولة المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة، مع مراعاة التحديات الإضافية التي يواجهونها.

زاي- حلقة نقاش بشأن المبادرات القارية التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٧- تولّى السيد باكارى دوسو، رئيس قسم الديناميات السكانية من أجل التنمية في المكتب دون الإقليمي، تيسير حلقة نقاش قدمت فيها للمشاركين معلومات محدّثة عن ثلاث مبادرات رئيسية على النحو التالي: طرح مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، التي قدمها تاذله أعاجي، من شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة في اللجنة الاقتصادية؛ وإنجازات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وبرنامجه المتعلق ببناء القدرات، قدمها تيري أموسوغبو؛ والرسائل الرئيسية للدورة السابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ومعلومات عن الأعمال التحضيرية للدورة الثامنة، قدمها السيد نسيم أولمان، من شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

حاء- حلقة نقاش بشأن المعالم الرئيسية في تسريع التكامل الإقليمي من أجل التحول في غرب أفريقيا

٢٨- تضمنت حلقة النقاش، التي تولى تيسيرها السيد مامودو سيبغو، من المكتب دون الإقليمي، مداخلتين قدمهما عضوان من أعضائها، هما: السيد سيميون كوفي، المدير بالإنابة لهيئة المنافسة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسيد سيكو كاناتي، من مفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وعرض المحاوران تجارب مؤسستهما وإسهاماتهما في تعزيز عملية التكامل الإقليمي. وفي هذا الشأن، أطلع السيد سيبغو المشاركين على صياغة رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ٢٠٥٠ والإنجاز الرئيسي التي تحقق باعتمادها من قبل مجلس وزراء الاقتصاد والتخطيط، وهو ما مهد السبيل أمام إقرارها من جانب هيئة رؤساء الدول والحكومات. وسلط السيد كاناتي الضوء على وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة لمفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، التي ستمولها المفوضية بنسبة ٩٢ في المائة.

طاء- ملخص استنتاجات وتوصيات الحوار السياسي الذي عقد قبل الدورة بشأن المبادرات دون الإقليمية الرئيسية للمكتب دون الإقليمي

٢٩- عُرضت على المشاركين في الدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية استنتاجات وتوصيات الاجتماع المتعلق بالمبادرات دون الإقليمية الرئيسية للمكتب دون الإقليمي، المعقود في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. واعتمدت اللجنة الحكومية التوصيات فيما بعد، إلى جانب توصيات إضافية طرحت واعتمدت في الدورة، على النحو المبين أدناه.

ياء- التوصيات

٣٠- عملا بالاستنتاجات الواردة في مشروع التقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، ينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة وتقييمها من أجل تحسين إدارة رصد السياسات الإنمائية العامة وتقييمها؛

(ب) تعزيز الدعم الحالي لبلدان غرب أفريقيا في دمج مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة ضمن أدوات التخطيط الإنمائي لديها وفي تفعيل منطقة التجارة الحرة، وإدراج الديناميات الديمغرافية في السياسات الإنمائية، وذلك بتركيز خاص على تنفيذ ميزانيات تراعي المبادرات المتعلقة بالعماد الديمغرافي؛

(ج) إنشاء آلية لرصد تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الحكومية وتقديم تقرير عنها في كل دورة تعقبها.

٣١- وبخصوص مشروع التقرير عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا في عام ٢٠٢٠ والتوقعات لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' إجراء تحليلات محددة لاتجاهات الأسعار في السلع الأساسية، وعدم المساواة في الدخل، والفقر من حيث اتجاهات عدد الفقراء؛

٢' لفت انتباه صناع السياسات إلى الفجوات المستمرة في قطاعي التعليم والصحة، رغم التقدم الذي أحرزته البلدان في الفترة الأخيرة؛

٣' دعم تعزيز قدرات الدول الأعضاء حتى يتسنى لها استيعاب مختلف الوثائق الاستراتيجية دون الإقليمية والإقليمية والدولية وخطط التنمية على نحو أفضل.

(ب) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' التصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن في غرب أفريقيا بمعالجة أوجه القصور في الحوكمة التي تسهم إسهاما رئيسيا في عدم الاستقرار والصراع، بما في ذلك مسائل توطيد الديمقراطية، والشفافية والمساءلة، والإقصاء الاجتماعي، وانتهاكات حقوق الإنسان؛

٢' تعظيم فوائد منطقة التجارة الحرة لتنويع الاقتصادات بالانتقال من الموارد الأولية إلى القطاعات الكثيفة العمالة (مثل الزراعة والنفط والتعدين) وإنشاء سلاسل قيمة في التصنيع من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة تنفيذًا فعالًا.

٣٢- ومراعاة الاستنتاجات الواردة في مشروع التقرير عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' تقديم الدعم التقني والمالي للرصد والتقييم، بما في ذلك آليات الإبلاغ عن التنمية، وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية من أجل تنسيق ونشر البيانات الجيدة على نحو سليم لتتبع الأداء فيما يتعلق بالخطتين؛

٢' سد الثغرات في البيانات من خلال استخدام المؤشرات، لا سيما فيما يتعلق بالبيئة وتغير المناخ، سعياً إلى تعزيز رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطتين على نحو أكثر شمولاً؛

٣' مراعاة آثار أزمة كوفيد-١٩ في التوقعات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، سعياً إلى تحسين تحديد التدابير اللازمة لإعادة ترتيب أولويات السياسات والميزانيات والبرمجة في إطار عقد العمل الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

(ب) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

تكثيف الاستثمارات في تطوير الهياكل الأساسية وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي الكافي، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية وشبه الحضرية.

٣٣- ومتابعة حلقة النقاش بشأن الدروس المستفادة من وضع استراتيجيات وطنية ودون إقليمية للنجاح في تفعيل منطقة التجارة الحرة:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' مواصلة تعزيز تعبئة الشراكات التقنية في إطار تفعيل منطقة التجارة الحرة، بتركيز خاص على الاتصال والتدريب وبناء القدرات وإجراء الدراسات؛

٢' التشجيع على إنشاء أطر لتعزيز الملكية الفكرية والمنتجات المحلية.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

دعم الدول الأعضاء في تحسين توافر البيانات عن التجارة في الخدمات من أجل تقييم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة في المنطقة دون الإقليمية تقييماً أفضل.

(ج) ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القيام بما يلي:

١' إنشاء آلية لتيسير التجارة ومواءمة الأطر التنظيمية في غرب أفريقيا، على غرار ما يجري القيام به على الصعيد الإقليمي من خلال دعم مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي؛

٢' الحفاظ على وتيرة تحقيق التكامل في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما من خلال العملة المشتركة وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، وهو ما سيعزز تفعيل منطقة التجارة الحرة؛

٣' مواءمة الأنظمة الجمركية والتنظيمية وتوحيدها في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٤ - ومتابعة حلقة نقاش بشأن الاستفادة من تفعيل منطقة التجارة الحرة لبناء اقتصادات مرنة ومستدامة في غرب أفريقيا في زمن كوفيد-١٩:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' وضع إطار دون إقليمي للسماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوصول إلى الفرص التي تتيحها الصفقات العمومية على الصعيد دون الإقليمي؛

٢' زيادة سهولة ممارسة الأعمال التجارية من خلال إعادة تهيئة الهياكل الأساسية للإنتاج والتسويق وبناء هياكل أساسية جديدة في هذا الصدد تسمح للقطاع الخاص (وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بالاستفادة من تفعيل منطقة التجارة الحرة؛

٣' دعم الفعالية في تنفيذ مبادرة "صنع في غرب أفريقيا" من خلال تعزيز الإنتاجية المحلية من حيث الكمية والتنوعية، وبناء سلاسل القيمة دون الإقليمية على أساس الميزات النسبية لكل بلد، وتعزيز المشاركة الكاملة للقطاع الخاص في تفعيل منطقة التجارة الحرة.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' إجراء دراسة لتحديد الفرص الرئيسية من حيث سلاسل القيمة في المنطقة دون الإقليمية؛

٢' إجراء دراسة عن القطاع غير المنظم بهدف إضفاء الطابع المنظم على القطاع وزيادة القاعدة الضريبية للبلدان الأعضاء؛

(ج) ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القيام بما يلي:

وضع إطار على المستوى دون الإقليمي لمواءمة استراتيجيات تفعيل منطقة التجارة الحرة وتنسيقها (مثل إنشاء لجنة تنفيذ دون إقليمية).

كاف - ملخص استنتاجات وتوصيات الحوار السياساتي الذي عقد قبل الدورة بشأن المبادرات دون الإقليمية الرئيسية للمكتب دون الإقليمي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

٣٥ - أحاطت اللجنة علما بالاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي انبثقت عن الحوار السياساتي الذي عقد قبل الدورة وأضافت التوصيات التالية:

(أ) تنفيذ بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية تنقل الأشخاص عبر المنطقة دون الإقليمية تنفيذًا أكثر فعالية، وذلك بإزالة الحواجز غير الجمركية؛

(ب) تعزيز الإنتاج المحلي وتيسير الحصول على الائتمان وتعزيز الهياكل الأساسية للتجارة؛

(ج) العمل مع الخبراء القطريين لضمان تنفيذ عملية لاستعراض المنهجية والنتائج الأولية لمبادرة اللجنة الاقتصادية والتحقق من صحتها، من أجل وضع لوحة معلومات لتقييم الأداء الاجتماعي والاقتصادي.

سادسا- موعد الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا ومكان انعقادها

٣٦- دُعي المندوبون إلى التواصل مع اللجنة الاقتصادية للإعراب عن رغبتهم في استضافة الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية. وستحدد اللجنة الاقتصادية التاريخ في وقت لاحق بالتعاون مع البلد المضيف.